

Distr.: General
2 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 66 (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير إضافة إلى التقرير السنوي الثامن عشر عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 301/74.

ويقدم التقرير استعراضاً شاملاً لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ إنشائها في عام 2001، ويقدم كذلك توصيات لتعزيز هيكل الدعم المتعدد الأطراف لتنمية أفريقيا، في إطار الاستراتيجية بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 حيثما ينطبق.

ويقدم التقرير عرضاً جامعاً للتقارير المرحلية القطرية والإقليمية عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقييماً لها قائماً على الأدلة ضمن إطار تُشكّل فيه خطة عام 2063 المصنفة للتنظيمية. ويتضمن التقرير بياناً للتدخلات والنتائج التي تحققت على الصعيدين الإقليمي والقاري، ويُقصد به أن يكون محور استنهاض لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية للعمل جماعياً على تسريع تنفيذ خطة التنمية في أفريقيا.

ويقترح التقرير توصيات لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحقيق "أفريقيا التي ننبو إليها" وحشد الدعم الدولي لينصبّ على أولويات أفريقيا الإنمائية المحددة في خطة عام 2063، وتجسيد انتقال الاتحاد الأفريقي من العمل بالشراكة الجديدة إلى العمل بخطة عام 2063.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- 1 - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 301/74، وهو إضافةً للتقرير المرحلي الموحد الثامن عشر عن التنفيذ والدعم الدولي (A/75/918).
- 2 - واعتمدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في لوساكا في عام 2001. ثم صُدّق عليها في مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في جنوب أفريقيا في عام 2002. وفي ظل ضعف الأداء الاجتماعي الاقتصادي خلال العقدین السابقین، وهي الفترة التي عُرفت باسم "العقود الضائعة" بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلت الشراكة الجديدة رؤية واضحة صاغها القادة الأفارقة لتمكينهم من تحمل المسؤولية الكاملة عن تنمية بلدانهم واندماجها في الاقتصاد العالمي و/أو امتلاك الزمام في ذلك. وفي اعتراف ضمني بما لسوء الحوكمة من تأثير سلبي على تنمية القارة، جعلوا من الحوكمة الرشيدة أولوية هامة للشراكة الجديدة وأنشأوا الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.
- 3 - واستجابة لهذه الجهود، اعتمدت مجموعة البلدان الثمانية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مؤتمر قمته الذي عقد في كاناناسكيس بكندا في تموز/يوليه 2002، وتعهدت من خلال خطة عملها من أجل أفريقيا بأن يعمل أعضاؤها معاً، فرادى وجماعة، على تعزيز عملهم مع البلدان الأفريقية. وعقب الإنجاز في عام 2002 للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، أقرت الجمعية العامة، في قرارها 2/57 و 7/57، هذا البرنامج الجديد بوصفه إطار الدعم الدولي للتنمية في أفريقيا. وأنشأ الأمين العام بعدئذ مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في عام 2003 بوصفه الهيكل المخصص داخل الأمانة العامة لتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة. واعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات إنمائية دولية أخرى كذلك تدابير محددة لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة.
- 4 - وتشمل المنهجية المستخدمة في إعداد هذا التقرير استعراضاً متعمقاً للوثائق ذات الأهمية، ولا سيما ما يلي: التقارير السنوية عن الشراكة الجديدة التي صدرت في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020؛ وبرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي: ثاني الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات (2010-2012)؛ والاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في أفريقيا (الإصدارات من عام 2008 إلى عام 2015)؛ والتقرير المرحلي لعام 2019 عن زيادة فعالية التعاون الإنمائي؛ والتقارير المعدة من طرف مجموعات آليات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ وتقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2020 (E/HLPF/2020/6)؛ والتقرير عن تمويل التنمية المستدامة؛ وتقرير عام 2019 عن ديناميات التنمية في أفريقيا: تحقيق تحول مثمر؛ وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي (E/AC.51/2021/4). وأُجريت كذلك أبحاث ووثائق مستفيضة غطت التقارير التالية: التقرير المرحلي القاري الأول عن تنفيذ خطة عام 2063، وتقييم قائم على الأدلة شمل 31 بلداً و 6 جماعات اقتصادية إقليمية مقيماً التقدم المحرز في أعمال خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام 2063؛ وتقرير بعنوان "شروط النجاح في تنفيذ اتفاق التجارة الحرة لقارة أفريقيا" يقدم توجيهات إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى بشأن الخطوات اللازمة لاتخاذها لضمان التنفيذ السلس

لهذا الاتفاق؛ والتقارير الثالث عن معالم الابتكار في أفريقيا الصادر في عام 2019 الذي يقدم نظرة عن مؤشرات رئيسية مختارة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار موضوعة لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بإطار استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار للفترة 2015-2024 والتقدم في مجالات البحث والتطوير والابتكار في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ثانياً - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: دفعة جديدة للتنمية في أفريقيا

5 - يشكّل بناء مؤسسات أفريقية متمكنة ودينامية وفعالة ومرنة من أجل ترسيخ وتنفيذ خطة القارة للتنمية عنصراً هاماً من عناصر الاتحاد الأفريقي. وقد ساعد إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام 2001 على إحياء الهدف الدائم ذي الأولوية⁽¹⁾ وهو تعزيز قدرة الدول الأفريقية والمؤسسات الإقليمية على تحقيق الرؤية الجماعية المكرسة في خطة عام 2063 وهي أن تصبح أفريقيا قارة متكاملة يسودها السلم والازدهار وتكون الشعوب فيها محور الاهتمام.

6 - وأصبح من الملح جداً في مطلع الألفية الجديدة تنفيذ الشراكة الجديدة بوصفها الرؤية المشتركة، بما في ذلك كإطار شامل نابع من داخل أفريقيا وكقناعة مشتركة بإمكانية تحقيق التحول في أفريقيا. وشكّلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والكيانات في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، متلقيّة دعماً مقتدراً من الشركاء في التنمية، الجهات الرائدة للدفع بعجلة تنفيذ الخطة الجديدة والشاملة للتنمية المستدامة من مبدئين أساسيين هما إمساك أفريقيا بزمام الأمور وتوليها القيادة. وكان الهدف المتوخى أيضاً هو أن يوضع حد لتهميش القارة في الاقتصاد العالمي، وأن تأخذ أفريقيا مكانها الصحيح على الساحة الدولية.

7 - وتجسد الشراكة الجديدة ما للتكامل الإقليمي من دور تحفيزي في تحقيق التحول الاقتصادي والهيكل في أفريقيا. وقد اعتمدت الأطر والمبادرات السياساتية التالية في إطار الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة: البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ وبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛ وخطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا؛ وخطة العمل بشأن البيئة؛ وخطط العمل دون الإقليمية بشأن البيئة؛ والإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات؛ وبرنامج التكامل الأدنى؛ ومرفق إعداد مشاريع البنى التحتية في بنك التنمية الأفريقي؛ ومنندى أفريقيا من أجل فعالية التنمية؛ وخطة عمل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة 2010-2015: النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا⁽²⁾.

8 - وقد تطورت الشراكة الجديدة وهي الآن مزودة بما تحتاجه لتوليد الزخم الضروري والمحوري الكفيل بتوجيه تنفيذ هذا البرنامج الرائد للاتحاد الأفريقي. أولاً، أصدر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المعقودة في مابوتو في عام 2003، تعليمات بإدماج الشراكة الجديدة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي لتعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة. ثانياً، شكّل تعزيز الشراكة الجديدة جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي التي أطلقت في تموز/يوليه

(1) WL Nkuhlu, Chief Executive, New Partnership for Africa's Development (NEPAD) secretariat, "The New Partnership for Africa's Development: the journey so far", June 2005.

(2) Economic Commission for Africa, NEPAD Planning and Coordinating Agency, Office of the Special Adviser on Africa, *Africa's Decade of Change: Reflections on 10 Years of NEPAD* (2012).

2016 تحت قيادة رئيس رواندا، بول كاغامي. والنتائج النهائية التي تمخضت عن هاتين العمليتين الحاسمتين هي الانتقال المؤسسي من العمل ضمن إطار أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى العمل ضمن إطار وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في شباط/فبراير 2010، ثم إنشاء وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في كانون الثاني/يناير 2019.

التدرُّج من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى خطة عام 2063

9 - انبنت خطة عام 2063 على رؤية الاتحاد الأفريقي، وهي أن تصبح أفريقيا قارة متكاملة يسودها السلم والازدهار ويقودها مواطنوها وأن تشكل قوة دينامية على الساحة الدولية. وخطة عام 2063 هي مخطط القارة وخطتها الرئيسية لتحويل أفريقيا إلى مركز التأثير العالمي الذي ينبغي أن تكونه في المستقبل. وهي التجلي الملموس للكيفية التي تعتمز بها القارة تحقيق هذا الهدف في غضون 50 عاما. وتحدد خطة السنوات العشر الأولى (2014-2023) لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 مجموعة من الغايات والمجالات ذات الأولوية والأهداف التي تهدف القارة إلى تحقيقها على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

10 - واعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي الوثيقة الإطارية لخطة عام 2063 في دورته الرابعة والعشرين في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير 2015، وذلك بعد مشاورات مكثفة شملت جميع شرائح المجتمع الأفريقي والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات القارية الأخرى، وكذلك الجاليات المقيمة بالخارج.

11 - وتستند خطة عام 2063 إلى المبادرات القارية السابقة والراهنة مثل إعلان التزام مونروفيا الصادر عن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن المبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لتحقيق الاعتماد الذاتي وطنيا وجماعيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد؛ وخطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (1980-2000)؛ ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا)؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتبني الخطة كذلك على الأداء الإيجابي الذي حققته أفريقيا مؤخرا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لوضع القارة على مسار إيجابي جديد من النمو والسلام والازدهار. وتعتمد الخطة على تاريخ القارة الغني ومواردها الطبيعية وشعبها وثقافتها ومؤسساتها على جميع المستويات، وتستغل الفرص المتاحة لتغيير الاتجاهات والديناميات الأفريقية والعالمية.

وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية

12 - وافق مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية الحادية والثلاثين التي عقدت في تموز/يوليه 2018، على إنشاء وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر عملية الإصلاح المؤسسي الشامل للاتحاد الأفريقي. وعلة وجود هذه الوكالة هو تنشيط تنفيذ خطة عام 2063 من جديد وتيسير الخدمة المؤسسية للتكامل الإقليمي.

13 - وكان من المهم جدا أن رئيس رواندا كشف في الورقة الأساسية المعنونة "ضرورة تعزيز اتحادنا" التي قدمها إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2017، بصفته بطلا قائدا في مجال الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، عن عدد من الشواغل والتحديات داخل الاتحاد الأفريقي، ومنها ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأفريقي وعدم وجود توافق في الآراء بشأن القضايا

الاستراتيجية. وحدد الرئيس أولويات إصلاح أساسية شكّلت معالم لعملية الإصلاح. وركز بوجه خاص على ضرورة تحقيق الأولويات الرئيسية التالية ذات النطاق القاري: إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي للمكّن من تحقيق الأولويات؛ والربط بين الاتحاد الأفريقي والمواطنين الأفارقة؛ وتطوير الفعالية والكفاءة التشغيليتين وتحقيق استدامة التمويل. وشدد على أن هذه المسائل تستدعي إجراءات عاجلة وجماعية من أجل إصلاح منظومة الاتحاد الأفريقي برمتها التي وصفت بأنها منظومة مشتتة.

14 - ونتيجة لذلك، قرّر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إنشاء وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية التي ستعالج الثغرات المحددة وستعمل بمثابة أداة لتنفيذ خطة عام 2063 على نحو أفضل.

15 - والمهمة المنوطة بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية هي توفير منبر لتعزيز تنمية القارة عن طريق كفالة الفعالية والتكامل في تخطيط أنشطة خطة عام 2063 وتنسيقها وتنفيذها على نحو يتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأفريقية من خلال تسخير الشراكات والتعاون التقني. ومن هذا المنطلق، جعل الاتحاد الأفريقي من غايات وأهداف خطة عام 2063 إطاراً لقياس التنمية في القارة. وقد وُلد تنفيذ خطة 2063 زخماً على جميع المستويات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القاري، فقد شهدت السنوات الست الأولى لتنفيذ الخطة إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الأهداف المحددة في خطة السنوات العشر الأولى للتنفيذ.

ثالثاً - إقامة الشراكات من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063

16 - وخشد شركاء وموارد من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك مساهمة الدول الأفريقية الأعضاء التي أبدت التزامها بالتقيد بمبادئ الشراكة الأساسية التي وضعها القادة المؤسسون للشراكة الجديدة في عام 2001. واسترشدت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة في هذا النهج بالمعالم المفاهيمية التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل إقامة شراكة أفريقية على الصعيد الإقليمي والقاري والعالمي.

17 - وتعاون الاتحاد الأفريقي بصفة عامة، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة بصفة خاصة، مع مجموعة البلدان الثمانية واستناداً من جهود مثل مبادرة لأكويلا للأمن الغذائي التي ساعدت على حشد 20 بليون دولار؛ والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ والالتزام المتجدد بالحرية والديمقراطية المعتمد في دوفيلي بفرنسا في عام 2011. وأطلقت في عام 2010 آلية مساهمة لتستعرض الالتزامات المتبادلة لمجموعة البلدان الثمانية وأفريقيا في سياق التقرير المعنون "تقرير موسكوكا للمساءلة: تقييم الإجراءات والنتائج قياساً بالالتزامات المتصلة بالتنمية". وقدمت مجموعة البلدان الثمانية وأفريقيا استعراضات للمستويات التي بلغها تنفيذ التزاماتهما. وصدر في عام 2011 تقرير الاتحاد الأفريقي الأول للمساءلة⁽³⁾.

18 - وبحلول عام 2013، وفي ظل السياق العالمي المتطور وطغيان طموح الشراكة الجديدة إلى تحقيق مستوى نمو ثنائي الأرقام في أفريقيا، أوصت لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة من أجل

(3) African Union and NEPAD, *Assessing Africa-G8 Partnership Commitments: Accountability Report on Africa-G-8 Commitments, 2001 to 2010* (2011).

تنمية أفريقيا بتحول استراتيجي وتحويل محور التركيز من مجموعة الدول السبع إلى مجموعة العشرين. ولأحظت اللجنة عن حق أن مجموعة العشرين تولت دور المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي، مما يستلزم إجراء استعراض متعمق لاستراتيجية أفريقيا في مجال الشراكات في إطار هذا الهيكل الجديد للإدارة العالمية. واعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي الموقف ذا الأولوية للجنة التوجيه الذي يدعو إلى تمثيل كاف في عملية مجموعة العشرين للشراكات وإلى المشاركة فيها بفعالية إلى جانب جنوب أفريقيا (البلد الأفريقي الوحيد ضمن المجموعة). وقُبل أن يقوم رؤساء الاتحاد الأفريقي، ولجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتمثيل الاتحاد الأفريقي في أعمال مجموعة العشرين.

19 - ومن النتائج الهامة المتعلقة بأفريقيا المحققة في إطار مجموعة العشرين والمنبثقة عن مؤتمرات القمة التي عقدتها هذه المجموعة بين عامي 2012 و 2019 مبادرة النواتج الزراعية لتحسين الأمن الغذائي من خلال تشجيع القطاع الخاص على ابتكار منتجات ونظم زراعية جديدة؛ وتنفيذ برنامج تعزيز التغذية (المعروف حالياً باسم آلية الأمم المتحدة المعنية بالتغذية)؛ وخطة عمل لوس كابوس لتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل لتحفيز العمالة والنمو العالميين. ومن المعالم البارزة لدعم مجموعة العشرين لأفريقيا العمل المتواصل الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى للاستثمار في البنى التحتية الذي قدمت فيه وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة الدعم إلى المسؤولين الإثيوبيين الرفيعي المستوى في حشد أموال عامة متاحة في شكل فوائض في اقتصادات ناشئة لتسخيرها لتحقيق عوائد أعلى باستثمارها في تطوير البنى التحتية في أفريقيا. والأهم من ذلك أن لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة، ثم مؤتمر الاتحاد الأفريقي، رحبا بتوافق آراء سيول من أجل النمو المشترك الذي نص على خطة عمل متعددة السنوات تتعلق بالتنمية بهدف تيسير تحقيق نتائج ملموسة ودعم قيام الدولة بدور أكبر في البلدان الأقل نموا لتعزيز نموها الاقتصادي.

20 - وعلى مستوى الشراكات الثنائية الاستراتيجية، نجم عن تنفيذ الشراكة الجديدة مشاركة بلدان عديدة من مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين مشاركة مباشرة في الدعم البرنامجي. وكان من هؤلاء الشركاء في التنمية إسبانيا، وألمانيا، وآيسلندا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومجلس التعاون الخليجي. وفي هذا السياق، قام الرئيس التنفيذي للشراكة الجديدة أيضا بدور فعال في تفاعل الاتحاد الأفريقي مع منابر للتعاون الثنائي منها مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ومؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي.

21 - وعلى المستوى المؤسسي، أقيمت علاقات شراكة خاصة مع وكالات للتعاون الإنمائي الثنائي للتجديد بتنفيذ الشراكة الجديدة. ومن هذه الوكالات الجديدة بالذكر بالأخص الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (المعروفة سابقا باسم الوكالة الألمانية للتعاون التقني) التي كانت مؤسسة شريكة للشراكة الجديدة تميزت بالقوة والريادة. وقد عزز هذا الدعم تنفيذ الشراكة الجديدة وساهم إسهاما كبيرا في تحقيق تكامل إقليمي في أفريقيا.

22 - وأنشئت شراكة خاصة كذلك مع بنك التنمية الأفريقي كان الهدف منها أساسا هو دعم البنى التحتية والتكامل الإقليمي. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى دور بنك التنمية الأفريقي في دعم وضع برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا وإطلاقه، ودعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وخطة العمل البيئية. وأسفر التعاون مع بنك التنمية الأفريقي كذلك عن وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة 2010-2015 والمفهوم الأفريقي لخطة عمل بشأن

تعزيز فعالية التنمية، حيث كان البنك الرائد الرئيسي في بلورة نهج مبني على الأدلة فيما يتعلق بتمويل التنمية في القارة، ضمن ثالث التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويل التنمية وتنمية القدرات.

23 - وكانت القوة الدافعة لاستمرار الشراكات الخاصة التي أقامتها الشراكة الجديدة مع المؤسسات الرائدة المذكورة أعلاه هي التمسك برؤية مشتركة والشعور بوحدة الهدف وبالتكامل فيما يتعلق بإحداث التحول في أفريقيا عن طريق خطة الشراكة الجديدة. وعملت المؤسسات الأفريقية والعالمية، ولا سيما الوكالة الألمانية للتعاون الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على نحو وثيق مع الشراكة الجديدة. وأسفر هذا التعاون عن دعم ملموس لعمل وكالة التخطيط والتنسيق بكامل طاقتها ضمن الإطار العام للاتحاد الأفريقي، وتعزيز تحقيق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وكان بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعضاء رائدين في لجنة توجيه الشراكة الجديدة. بل إن الهياكل التنظيمية لاثنتين من الكيانات، وهما بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تعكس أسماء وحدات و/أو شعب في الشراكة الجديدة.

24 - وفي الفترة من عام 2009 إلى عام 2018، انخرطت مؤسسات فاعلة أخرى أيضا في ترتيبات شراكة لدعم الشراكة الجديدة وساهمت إسهاما بلا حدود في إنجازاتها ونتائجها. ومن المؤسسات الشريكة، على سبيل المثال لا الحصر، مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنتدى الشراكة الأفريقية، والبنك الدولي، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة سابقا، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية سابقا، والوكالة السويدية للتنمية الدولية سابقا، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية.

25 - ومن الإنجازات البارزة إعطاء الأولوية الأساسية إلى تعزيز الشراكات مع بقية العالم. وتواصلت الجهات الرائدة الداعمة للشراكة الجديدة بهمة مع مجموعة البلدان الثمانية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل إنشاء هيكل جديد للتعاون الإنمائي والمعونة لأفريقيا. ودعمت أمانة الشراكة الجديدة مبادئ أساسية هي إمساك أفريقيا بزمام الخطة وتوليها قيادتها والمساواة والمساءلة المتبادلة والثقة والاحترام والاستجابة والالتزام المشترك بتحسين النتائج والناتج⁽⁴⁾. وأقامت أمانة الشراكة الجديدة علاقات مستدامة مع مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف، ولا سيما بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي وكيانات الأمم المتحدة.

26 - واعتمدت مجموعة البلدان الثمانية أيضا الشراكة الجديدة بوصفها إطارا متكاملًا لتقديمها الدعم الإنمائي إلى أفريقيا، ومن أبرز الجهود في هذا الصدد اعتماد خطة عمل هذه المجموعة من أجل أفريقيا في مؤتمر قمة المجموعة الذي عقد في كاناناسكيس في عام 2002؛ وخطة عمل غلن إيغلز بشأن تغير المناخ والطاقة النظيفة والتنمية المستدامة التي اعتمدها المجموعة ورؤساء الدول والحكومات الأفريقية المشاركة والتي أظهرت التزام المجموعة بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا. وتعهد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المشاركة بتعزيز الديمقراطية وإرساء مسار جديد نحو تحقيق النمو والتنمية على نطاق واسع مستلهمين رؤية الشراكة الجديدة. ونشأ منتدى الشراكة الأفريقية في عام 2003 في أعقاب مؤتمر قمة

(4) المرجع السابق نفسه.

المجموعة الذي عقد في إيفيان بفرنسا في العام نفسه، وعمل المنتدى كترتيب يجمع بين أفريقيا ومجموعة البلدان الثمانية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتقوده الشراكة الجديدة. واشتركت أمانة الشراكة الجديدة، ووحدة الدعم لمنتدى الشراكة الأفريقية الموجود مقرها في أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في تقديم المساعدة التقنية إلى المنتدى في الفترة من عام 2003 إلى 2014. وبذلك، أخذت أمانة الشراكة الجديدة بنهج شراكات في العمل يركز على إيجاد الحلول من أجل تنفيذ مبادرات الشراكة الجديدة. ونتيجة للبراعة السياسية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، أصبحت أمانة الشراكة الجديدة معروفة بمهارتها في حشد الموارد من أجل تنفيذ البرامج.

27 - وهناك أمثلة وفيرة على نجاح جهود حشد الموارد، ومنها إنشاء صندوق تمكين المرأة الأفريقية المشترك بين الشراكة الجديدة وإسبانيا في عام 2012 بالشراكة مع حكومة إسبانيا، وقد تولت أمانة الشراكة الجديدة إدارته وهو يشمل 37 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي. وأسهم هذا الصندوق مساهمة كبيرة في جهود تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرات ونقل المهارات والحصول على التمويل واحتضان الأعمال التجارية، مما عجل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة حينئذ، وأهداف التنمية المستدامة كذلك. ومن الأمثلة الأخرى تقديم حكومة كندا منحة مجموعها 3 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لإنجاز الاستطلاعات والتحليلات والأعمال التحضيرية المرتبطة بإصدار نشرة "معالم الابتكار في أفريقيا"، وتقديم المملكة المتحدة 5 ملايين جنيه استرليني إلى الشراكة من أجل مصادم الأسماك في أفريقيا عبر وزارة المملكة للتنمية الدولية. وتم تلقي الدعم أيضا من مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، والصندوق الاستئماني للجنوب الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (المعروفة سابقا باسم الوكالة الألمانية للتعاون التقني)، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والبنك الدولي.

دور وقيمة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

28 - يعزى التقدم الذي أحرزته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والنتائج التي حققتها إلى حد كبير جدا إلى إقامة علاقات شراكة تكفل المنفعة المتبادلة. ومن الشراكات الرئيسية التي دعمت الشراكة الجديدة في تحقيق نجاحات كبيرة الشراكات التي أقامتها مع منظومة الأمم المتحدة.

29 - وكانت الجمعية العامة قد قررت في قرارها 7/57 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر إنهاء العمل بخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، معتمدة توصية جعل الشراكة الجديدة خلفا لها. ودعت الجمعية كيانات الأمم المتحدة، في إطار ولاية كل كيان منها، إلى مواصلة أنشطتها في أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة، ورحبت بالأعمال التي كانت قد بدأت حينئذ من أجل تنظيم أنشطة منظومة الأمم المتحدة بحيث تتمحور حول مجموعات مواضيعية تغطي المجالات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة. وحثت الجمعية أيضا منظومة الأمم المتحدة على العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لضمان تنفيذ برامج وأولويات الشراكة الجديدة.

30 - ولدعم تنفيذ الشراكة الجديدة، تمحور الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة على مجموعة متنوعة من الأعمال منها تعزيز أنشطة الدعوة، والتعاون التقني من أجل بناء القدرات، وحشد الموارد، ورصد الأنشطة الإنمائية وتقديم التقارير عنها، وتعزيز التنسيق والاتساق في تنفيذ البرامج (انظر A/63/130).

31 - وعلى الصعيد العالمي، قُدِّم دعم مؤسسي من خلال إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الذي أنيطت به ولاية تنسيق أنشطة الدعوة العالمية لدعم الشراكة الجديدة وتنفيذها، وتحسين الاتساق

والتنسيق في تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى أفريقيا، بما في ذلك في سياق السلام والأمن. وقام هذا المكتب، بوصفه مركز تنسيق لشؤون الشراكة الجديدة في مقر الأمم المتحدة، ومن خلال عمله السياساتي والتحليلي وصلاحياته التي تخوله الدعوة إلى عقد مؤتمرات، بدور رائد في تلك الجهود وفي زيادة الوعي الدولي باحتياجات أفريقيا في مجال التنمية بهدف حشد المزيد من الدعم الدولي لها. وأسندت مهمة التنسيق الإقليمي للدعم المقدم إلى الشراكة الجديدة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بينما أسندت مهمة تقديم الدعم الإعلامي إلى الشراكة الجديدة إلى إدارة الإعلام آنذ.

32 - ولضمان الاتساق واتباع نهج متكامل في تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى أفريقيا، أنشئت على الصعيد العالمي فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية عملاً بقرار الجمعية العامة 7/57. ومن الأهداف المتوخاة من فرقة العمل متابعة تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة المتصلة بأفريقيا، ومعالجة الثغرات، والمبادرة بتقديم تقارير عن القضايا البالغة الأهمية التي تؤثر في القارة (المرجع نفسه).

33 - وأنشئ كذلك عملاً بالقرار 7/57 إطاراً لآلية للتنسيق الإقليمي لتحسين تنسيق ومواءمة مختلف أنشطة أعضاء أسرة الأمم المتحدة في أفريقيا. وساعدت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا منظومة الأمم المتحدة على مواءمة أنشطتها مع أولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشراكة الجديدة.

34 - وفي عام 2006، وعقب اعتماد الجمعية العامة القرار 1/60، وقّع الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (المرجع السابق نفسه، المرفق)، واعتمد إطاراً للشراكة بين المنظمين. ونُفذ الإعلان من خلال عمل آلية التعاون الإقليمي ونظامها للمجموعات المواضيعية.

35 - وفي عام 2015، أرسى المنظمين معاً الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027، واعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الاتحاد الأفريقي. وتقوم الشراكة على تطلعات وأهداف خطة عام 2063 وتتسق معها، إضافة إلى تجسيدها غايات الشراكة الجديدة وأهدافها. وتتسق هذه الشراكة كذلك بشكل وثيق مع خطة عام 2030.

36 - وعزز الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هذه الشراكة في الآونة الأخيرة من حيث الصلة بين السلام والأمن والتنمية في أفريقيا من خلال إطار شراكة هامّين وقعهما الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويتيح الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في نيسان/أبريل 2017، أساساً للتعاون من خلال آليات مشتركة ومشاورات منتظمة مع التركيز على منع نشوب النزاعات. كما أن الهدف من إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030، الذي وقّع في كانون الثاني/يناير 2018، هو ضمان تعميم الخطتين وإدماجهما في أطر التنمية الوطنية. ووضعت المنظمين كذلك خطة عمل مشتركة لوضع هذا الإطار موضع التنفيذ بما يضمن اتباع نهج منسق ومتكامل.

37 - ووفقاً للتقييم البرنامجي الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من خلال البرنامج 9 المشترك بين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي، ظل البرنامج 9 مجدياً، حيث كان له قيمة فريدة في عمل الأمم المتحدة على تنسيق ودعم الأنشطة الإنمائية لأفريقيا، وظل الطلب على خدماته كبيراً، لكن استراتيجية تنفيذه التي تشمل آليات واضحة للمساءلة تحتاج للتعزيز (E/AC.51/2021/4).

رابعاً - الإنجازات والنتائج البارزة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

38 - يرد في هذا الفرع موجز للبرامج والمشاريع المنفذة من طرف الشراكة الجديدة بمساهمة من شركائها في التنمية.

ألف - معالجة العجز في البنى التحتية: التزام قوي

39 - من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان الأفريقية العجز في البنى التحتية الذي يحد كثيراً من إمكانات نموها. فرغم الارتفاع الملحوظ للاستثمار في البنى التحتية، لا تزيد النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لهذه الجهود إلا قليلاً على 4 في المائة وتظل جد قاصصة. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ هذه النسبة في الصين 14 في المائة. كما تخفي الأرقام الإجمالية تفاوتات كبيرة بين البلدان والمناطق. وتتعلق إحدى أهم النقاط في هذا الصدد بقطاع إنتاج الطاقة. إذ لا يزال أكثر من 600 مليون من سكان أفريقيا محرومين من الكهرباء. وإجمالاً، يبلغ متوسط استهلاك الطاقة في أفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا) ما قدره 180 كيلوواط في الساعة، مقارنة بمتوسط 6 500 في أوروبا و 13 000 في الولايات المتحدة. وفي المقابل، لدى أفريقيا إمكانات هائلة من حيث الطاقة المتجددة، وهي لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وتشكل الطاقة الكهرمائية خمس قدرات الطاقة في القارة. غير أن التقديرات تشير إلى عدم استغلال سوى عُشر إمكانات الطاقة الكهرمائية في القارة. ويفسر هذا الوضع التركيز القوي على بُعد الطاقة في المشاريع ذات الأولوية للشراكة الجديدة.

40 - وتشكل البنى التحتية للنقل الأولوية الأخرى لبرنامج الشراكة الجديدة للتكامل الإقليمي والبنى التحتية والتجارة. ويستند النهج المعتمد منذ عام 2012، وهو تاريخ اعتماد برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، إلى مفهوم الممرات الإقليمية. وأسعار الشحن البري في أفريقيا لكل كيلومتر أعلى بمرتين إلى أربع مرات من أسعاره في الولايات المتحدة، وأوقات السفر على ممرات التصدير الرئيسية في أفريقيا أطول بمرتين إلى ثلاث مرات من تلك المستغرقة في آسيا. ويشكل نقص التجهيزات (الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ وما إلى ذلك) أو تقادمها عقبات رئيسية، غير أن هناك أيضاً عقبات غير مادية تساهم في مشاكل النقل والاتصال. فعلى سبيل المثال، يُقدّر أن 75 في المائة من حالات التأخير على الحدود ناجمة عن قيود متصلة بتيسير التجارة، وأن 25 في المائة منها فحسب تعود إلى أعطال في البنى التحتية. ولهذا السبب، حُدّد تعزيز التوافق عبر الحدود ليكون مبدأً توجيهياً في إقامة شبكة من المراكز الحدودية الشاملة الخدمات ونظام لإشارات المرور بهدف تحسين تنقل البضائع والأفراد من خلال تبسيط العمليات اللوجستية وتكاملها.

تعبئة القطاع الخاص لسد النقص في تمويل البنى التحتية

41 - وفقاً لتقديرات محدثة لبنك التنمية الأفريقي، سيلزم من 130 إلى 170 بليون دولار سنوياً لتطوير البنى التحتية في أفريقيا. وتقترض خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا من جهتها وحدها لزوم حشد 360 بليون دولار بحلول عام 2040.

42 - وشُدّد على أهمية تمويل البنى التحتية في أفريقيا في مؤتمر قمة داكار لتمويل البنى التحتية في أفريقيا الذي عقد في حزيران/يونيه 2014. ومن التدابير الملموسة والعملية التي تمخضت عن هذا الملئقى البالغ الأهمية إنشاء آليات مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإقامة شبكة الأعمال التجارية القارية.

43 - وأبرزت دراسة أجرتها وكالة التخطيط والتنسيق واللجنة الاقتصادية لأفريقيا سويًا أهمية إمكانات الموارد المالية المحلية لأفريقيا في ضمان استثمار ما يلزم في أفريقيا من أجل تنمية هذه القارة. ويتراوح متوسط تكاليف إعداد المشاريع في أفريقيا من 10 إلى 12 في المائة من مجموع تكاليف المشاريع، أي نحو 10 بلايين دولار.

44 - وأدت الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم في تحديد وهيكلة مشاريع البنى التحتية إلى وضع مجموعة أدوات مع شركاء لمعالجة القصور الذي لوحظ على الصعيد الوطني وعلى صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشملت المشاريع آليات لتقديم الخدمات أنشئت لمعالجة قصور القدرات في مشاريع البنى التحتية الوطنية أو الإقليمية، ولا سيما في المراحل الأولى من وضعها؛ ومرفق إعداد مشاريع البنى التحتية التابع للشراكة الجديدة البالغة موارده 91,8 مليون دولار لتغطية تكاليف دعم المشاريع تقنياً وتيسيرها وإعدادها؛ ومركز المعلومات الافتراضي التابع لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا المتوخى منه تيسير تبادل المعارف ورصد التقدم المحرز من خلال تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية عن مشاريع البنى التحتية الإقليمية للبرنامج، مما يعزز جاذبيتها للمستثمرين.

المشاريع ذات الأولوية المندرجة ضمن برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا

45 - يعمل برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، الذي أرسته مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وبنك التنمية الأفريقي، على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال المساعدة على سد النقص في البنى التحتية في أفريقيا. وتتوزع المشاريع المتصلة بالبرنامج، وعددها 51 مشروعاً، على أربعة قطاعات هي الطاقة والنقل والمياه العابرة للحدود الوطنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويهدف البرنامج، الذي وافقت عليه جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2012، إلى تحسين القدرة التنافسية العالمية لأفريقيا حتى يتعزز النمو الاجتماعي الاقتصادي في القارة. واختير 16 مشروعاً ذا أولوية فيما بعد، وقد أحرزت هذه المشاريع مستويات تقدم متفاوتة في التنفيذ.

باء - إدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي والتغذية

46 - أهم الموارد الطبيعية التي تملكها لأفريقيا هي احتياطياتها الوفيرة من الأراضي. وقطاع الزراعة الذي يشغل أكثر من 60 في المائة من القوة العاملة الأفريقية هو القطاع الوحيد الذي يمكنه انتشال أكبر عدد من الأفارقة من براثن الفقر المدقع.

47 - وتركز وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية على تعزيز الزراعة، ودعم الأمن الغذائي والتغذوي والاقتصاد الأزرق، وتحسين الإدارة البيئية، وتيسير اعتماد استراتيجيات بيئية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتشجيع التعدين المستدام على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري.

48 - وقد نُفذ برنامج الشراكة الجديدة لإدارة مصائد الأسماك والتجارة ضمن الإطار السياساتي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يشمل الأمن الغذائي والتحول الزراعي وتكوين الثروة. ويهدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إلى ضمان أن ترصد للزراعة نسبة 10 في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية، وإلى زيادة الإنتاجية الزراعية السنوية بنسبة 6 في المائة على الأقل.

49 - والأسماك من أهم المنتجات التي تصدّرها أفريقيا وتبلغ قيمة صادراتها 24 بليون دولار سنوياً. ويعمل برنامج الشراكة الجديدة لإدارة مصائد الأسماك والتجارة على مساعدة البلدان على تحقيق أقصى

ما يمكن من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من الاقتصاد البحري. ومن الأنشطة التي تدرج في هذا الصدد تأمين الأصول الساحلية والبحرية، وضمان الإدارة المستدامة، وإيجاد قيم مشتركة تقيّد المعنيين.

50 - وقد ساعد البرنامج على إدراج أولويات أفريقيا في الاتفاقيات العالمية المتعلقة بالمناخ ومجابهة آثاره، من خلال تقديمه مجموعة واسعة من الخدمات إلى الدول الأعضاء تشمل العمل الاستراتيجي والاتصالات والمساعدة التقنية والتمويل.

51 - وأفضت المبادرة الأفريقية لإصلاح أراضي الغابات إلى تنوير القيادات وتحليل البيانات ونشر المعارف وبناء التحالفات في 24 بلدا. وستتيح المبادرة إصلاح 100 مليون هكتار من الأراضي، التي أزيلت غاباتها أو تدهورت، بحلول عام 2030. والتزمت 21 دولة عضوا حتى حينه بإصلاح 63,3 مليون هكتار من الأراضي، وهو ما يعادل تقريبا مساحة جزيرة مدغشقر.

52 - ومن أشكال المساعدة التقنية المحددة حسب الاحتياجات تقييم إمكانيات الإصلاح ووضع الاستراتيجيات وتسريع التنفيذ. ولذلك، حصلت شبكة دينامية من الشركاء السياسيين والتقنيين والماليين على التزامات هامة من البنك الدولي (بليون دولار في إطار خطة العمل الأفريقية بشأن المناخ) ومن مستثمرين ساعين للربح الإيجابي (481 مليون دولار لعمليات الإصلاح).

جيم - التصنيع والعلوم والتكنولوجيا والابتكار

53 - تنجز الشراكة الجديدة أبحاثا متعلقة بالصحة، ولا سيما بشأن الملاريا والسل، إضافة إلى أنشطة بحث وتطوير. وتُجري كذلك تقييمات للمخاطر تتعلق بالأبحاث الزراعية على صعيد الأمن الغذائي والبيئي وسياسات التكنولوجيا الأحيائية.

54 - ونتيجة لتجريب تكنولوجيات مختلفة، أوصى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتكنولوجيات الناشئة التابع للاتحاد الأفريقي باستخدام ثلاث تكنولوجيات: استعمال تكنولوجيات قراءة الجينات للقضاء على الملاريا؛ استعمال تكنولوجيات الطائرات المسيرة عن بُعد في الزراعة وتأمين الأمن الغذائي؛ وتعزيز شبكات الطاقة الصغيرة لزيادة فرص الحصول على الطاقة.

55 - ولخلق مناخ أفريقي يزدهر فيه البحث والتطوير، أنشئ 11 مركزا تنظيميا للامتياز في البحث تحت رعاية الشراكة الجديدة. ويتناول عملهم التعاوني في مختلف أنحاء القارة المسائل التالية: اليقظة الدوائية؛ والوظائف التنظيمية الأساسية؛ وتسجيل الأدوية وتقييمها؛ ورصد التجارب السريرية؛ ومراقبة جودة الأدوية؛ والترخيص للمصنعين؛ والرصد.

دال - تنمية رأس المال البشري

56 - غالبا ما توصف أفريقيا بأنها أكثر قارة في العالم شبابا. إذ تتراوح أعمار 220 مليون أفريقي بين 15 و 25 سنة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالي 350 مليون بحلول عام 2030. ويفاعه سكان القارة هي رصيدها الأهمّ وستحدد مسارها الإنمائي في العقود المقبلة.

57 - ويفاعه سكان القارة ميزة كبيرة بالتأكيد، لكنه يطرح تحديات هائلة ويتعلق أحدها بسوق العمل، فما يصل إلى 440 مليون شاب أفريقي سينضمون إلى القوى العاملة بحلول عام 2030. وارتفاع معدلات

البطالة والنقص في المهارات هما من أكثر التحديات إلحاحاً أمام أفريقيا. ولذلك، من المهم للغاية دعم الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي تسهم في إيجاد فرص عمل جديدة.

58 - وأحرزت الشراكة الجديدة تقدماً كبيراً في مجالات أخرى لا تقل أهمية. فقد وُضعت استراتيجيات، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بالتعليم والصحة، وتشجيع العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز رأس المال البشري. وأحرز هذا التقدم على نحو يتماشى مع مبادئ الشراكة الجديدة وقيمتها، ولا سيما في سياق امتلاك زمام برامجها الاقتصادية وإدارتها؛ وإشراك القطاع الخاص في ما تبذله من جهود؛ والتشجيع على إقامة شراكات متبادلة المنفعة. وتبرهن المبادرات الرئيسية المبينة أدناه على استمرار جدوى الشراكة الجديدة:

(أ) يجري تنفيذ حملة إطلاق 100 000 مشروع صغير ومتوسط بالشراكة مع القطاع الخاص، وتتماشى هذه الحملة مع مبادرة "مليون بحلول عام 2021" التي أطلقها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتهدف المبادرة إلى توفير فرص ملموسة لمليون شاب بحلول عام 2021 في مجالات التعليم والعمل وريادة الأعمال والمشاركة؛

(ب) يهدف الصندوق الجنساني لتمكين المرأة الأفريقية إلى التعجيل بتنمية المشاريع من خلال احتضان الأعمال التجارية، وذلك بهدف تحديث وتوحيد عمليات تصنيع المنتجات من أجل الأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛

(ج) تهدف مبادرة المهارات من أجل أفريقيا إلى تمكين الشباب وتنمية مهاراتهم في مجال ريادة الأعمال من خلال تشجيع المبادرات المحددة الأهداف لإحداث التغيير في المناطق الريفية التي تقودها نساء وشباب في الدول الأعضاء المشاركة؛

(د) تركز مبادرة التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية على منع سوء التغذية في المدارس من خلال جهود مجتمعية تتيح استخدام أداة لتخطيط الوجبات المدرسية تسهل استخدام أغذية محلية، مما يحسن نوعية الوجبات المدرسية؛

(هـ) التغذية وسلامة الأغذية عنصران يشملهما البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والخطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة، بما يشمل وضع مبادئ توجيهية لمواءمة معايير وضوابط سلامة الأغذية عبر الحدود؛

(و) تشكل مؤشرات أفريقيا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار سلسلة من الإجراءات التي تستهدف أن تتولى البلدان زمام المبادرة الأفريقية لتحسين نظم الابتكار الوطنية.

خامساً - أداء أفريقيا الإنمائي قياساً بأهداف خطة عام 2063

59 - يعرض هذا الفرع تقييماً لتأثير الشراكة الجديدة في تنمية أفريقيا قياساً بأهداف خطة عام 2063.

60 - لقد أحرزت القارة تقدماً في سعيها لتحقيق التطلعات السبعة لخطة عام 2063، حيث بلغت درجتها الإجمالية 32 في المائة. وفيما يتعلق بالتطلع 4 (أفريقيا يسودها السلام والأمن)، كان أداء القارة جيداً، حيث بلغت درجتها الإجمالية 48 في المائة قياساً بهدف عام 2019. ويعزى هذا الأداء جزئياً إلى الآليات المقامة وإلى تعزيز قدرات صون السلم والأمن على الصعيد الوطني. ووفقاً للتقرير *المرحلي القاري الأول* عن

تنفيذ خطة عام 2063، لدى نسبة كبيرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مجالس سلام وطنية فعالة على سبيل المثال، بالإضافة إلى الترتيبات الإقليمية والقارية الراسخة ومنها منظومة السلم والأمن الأفريقية.

61 - وسجلت القارة كذلك أداء جيداً نسبياً في سعيها إلى قارة متكاملة وموحدة سياسياً تقوم على المثل العليا لعموم أفريقيا ورؤية النهضة الأفريقية، حيث حققت نسبة 44 في المائة من هدف عام 2019. وتحقق ذلك بسبل منها على سبيل المثال بذل الدول الأعضاء جهوداً جماعية ومتضافرة في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسُجِّل كذلك أداء جيد نسبياً يبلغ 38 في المائة فيما يتعلق بالتطلع 6 (أفريقيا تتمحور تميماتها حول الإنسان، وتعتمد على إمكانات الأفارقة، ولا سيما النساء والشباب، وتعنتي بالأطفال).

62 - وبلغت درجة الأداء فيما يتعلق بالتطلع 1 من تطلعات أفريقيا (أفريقيا تنعم بازدهار قائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة) ما قدره 29 في المائة، حيث سجل تقدم بطيء في تنفيذ ثلاثة من الأهداف السبعة، وهي التحول الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، وتحديث الزراعة لزيادة الإنتاجية والإنتاج، وتبني الاقتصاد الأزرق/الاقتصاد المحيطات من أجل تسريع النمو الاقتصادي. غير أنه سُجِّل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بهدف تحقيق مستوى معيشي مرتفع وتحسين نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين في أفريقيا، وبرز ذلك مع عوامل أخرى من خلال زيادة هائلة في انتشار الإنترنت.

63 - وسُجِّلَت درجة أداء ضعيفة تبلغ 16 في المائة فيما يتعلق بجهود القارة لتحقيق تطلعاتها إلى أفريقيا قوامها الحوكمة الرشيدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وذلك قياساً بأهداف عام 2019. وسُجِّل أداء ضعيف للقارة كذلك فيما يتعلق بتعزيز الهوية الثقافية والتراث المشترك والقيم والأخلاقيات، حيث بلغت الدرجة المسجلة 15 في المائة قياساً بأهداف عام 2019. ويشير الأداء العام في تنفيذ خطة عام 2063 إلى التزام الدول الأعضاء الكبير بتحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي.

سادساً - الدروس المستفادة والتوصيات بشأن كيف ينبغي العمل مستقبلاً

64 - تسببت جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم في اضطرابات غير مسبوقة في مختلف العمليات التي لها تأثير مباشر على تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، وعلى الأنشطة البرنامجية وتقديم الخدمات في أفريقيا. وتعكس إعادة توجيه الموارد من قطاعات أخرى لتلبية الاحتياجات الناشئة والملحة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 تغييراً في الأولويات وإعادة تقييم. وينجم عن التركيز على الاستجابة الفورية والقصيرة الأجل وتقديم المساعدة وتدابير تجاوز الأزمات والإدارة انخفاضاً في الاهتمام المولى إلى أهداف التنمية والتغيير الطويلة الأجل. ويقدم الاستعراض الشامل للشراكة الجديدة دروساً قد تكون مفيدة في البناء للمستقبل وإرساء أفريقيا أفضل.

65 - وظلت رؤية الشراكة الجديدة ومهمتها مناسبتين من حيث المشروعية والاتساق منذ إنشاء هذه الشراكة في عام 2001، حيث ساعدت على حفز عملية تجدد في أفريقيا من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي، وأصبحت مرسخة بشدة ضمن خطة عام 2063. وعملت الشراكة الجديدة، انطلاقاً من مرحلتها التغير المؤسسي، على أساس أنها مكون جوهري من مكونات منظومة الاتحاد الأفريقي للتنمية وقامت بدور المحور في هذه المنظومة من أجل إحداث التغيير في أفريقيا من خلال تقديم التوجيه السياساتي إلى قادة الاتحاد الأفريقي في صياغة البرامج الإقليمية وتنفيذها. وقد نجحت الشراكة الجديدة في صقل مفهوم القيادة

الأفريقية وتوسيعه عن طريق ترسيخ وتقوية صوت أفريقيا من خلال العمل بقوة على ما يخدم أولويات ومصالح القارة في مجال التنمية.

66 - والعمل السياسي الرفيع المستوى الموجّه نحو تحقيق النتائج الذي قامت به الشراكة الجديدة عن طريق لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة، بالاشتراك مع مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة الدول السبعة ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة، دَعَمَ بحماس الحوار بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة الشراكات الثلاثية. وهذه نقاط بالغة الأهمية قامت على براعة الشراكة الجديدة في حشد الموارد، وعنصر الاعتماد على الذات الذي تدعمه والذي يستمر في إلهام جيل جديد من أشكال التعاون في مجال الشراكات على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري والعالمي.

67 - وشكّل اعتماد الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام 2015 نقطة تحول. وأُتاحت خطة التنمية لما بعد عام 2015 وخطة عام 2063 فرصة فريدة لأفريقيا لكي تحدد ما تشترك فيه من أولويات وفرص وتحديات. وتمكّن الاتحاد الأفريقي نتيجة الجهود الوطنية والإقليمية والقارية المبذولة لتنفيذ الشراكة الجديدة، التي لم يسبق لها مثيل في سياق خطة عمل لاغوس ومعاهدة أبوجا، من بناء مؤسسات (مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران). وفي حين تقدم خطة عام 2063 رؤية من أجل القارة، تقدم في الوقت نفسه إطارا جديدا يعزّز الآليات القارية القائمة، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وهيكل الحوكمة في أفريقيا.

68 - وتعكس خطة عام 2063 التزام أفريقيا القوي باستخلاص دروس قيّمة ويمكن اعتبارها استمرارا منطقيا للشراكة الجديدة ومبادرات أخرى. وقد أكدت أفريقيا مصالحها الجماعية، ومنها السعي إلى إحداث تغيير اقتصادي هيكلي لتكون التنمية شاملة للجميع ويكون البشر محوراً.

69 - ولا بد من تهيئة بيئة تمكينية محلية وقارية وعالمية قوية ليُمكن النجاح في تنفيذ الأولويات الإنمائية الأفريقية. ومن منطلق البناء على هذا النهج الجديد، انفتحت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في سياق آلية التنسيق الإقليمي، على إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027 ليحل محلّ البرنامج العشري لبناء القدرات. واعتمدت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي هذا الإطار في دورتها العادية الخامسة والعشرين المعقودة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في عام 2015، ورحبت به الجمعية العامة في قرارها 254/71. والإطار أول تجسيد لمبادئ وأولويات خطة عام 2063 ضمن أولويات الأمم المتحدة للتخطيط.

70 - وفي المقابل، يلزم تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة لضمان تعميم وإدماج خطة عام 2030 وخطة عام 2063 والاتفاقات العالمية الرئيسية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في أطر الدول الأعضاء للتخطيط الوطني. والأمم المتحدة بصدد اتخاذ خطوات في هذا الشأن، كما هو موضح في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2021/8). وسيواصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، تسخير الشراكات لتقديم خدمات استشارية مبنية على المعرفة لدعم الدول الأعضاء في الدفع بأولوياتها الإنمائية الوطنية، والقيام بدور حاسم في نشر أفضل الممارسات وبذل المساعي الدعوية لفائدة الأولويات الإنمائية لأفريقيا.

71 - ومع الأخذ في الاعتبار إدماج الشراكة الجديدة في خطة عام 2063، والأثر الإيجابي لقرار الجمعية العامة 7/57 في حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة، يُوصى بأن تعتمد الجمعية خطة عام 2063 بوصفها الإطار المنظم لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الإنمائية لأفريقيا وإيلاء الأولوية لشركات متحوّرة حول خطة أفريقيا للتغيير.

72 - وإضافة إلى ما سبق، وبناء على استعراض تنفيذ الشراكة الجديدة، تُقترح التوصيات الواردة أدناه لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء في التنمية من أجل تسريع وتيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية.

ألف - تمويل التنمية

73 - تُقدّم التوصيات التالية:

الموارد العامة المحلية

- (أ) ينبغي تعزيز الإرادة السياسية للإصلاح والمساعدة في بناء القدرات بالتزامن مع إعطاء الأولوية لدعم تنفيذ خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة في عمليات تخصيص النفقات والميزانية؛
- (ب) التعاون الدولي ضروري لدعم تطبيق الاقتصاد الرقمي في أفريقيا في سياق السياسات الضريبية الجديدة والتعاون الدولي على فرض الضرائب على أرباح الاقتصاد الرقمي؛
- (ج) من بالغ الأهمية تمكين الحكومات الأفريقية من إعادة هيكلة ديونها، بمشاركة الدائنين من القطاع الخاص، حتى تتوفر الموارد اللازمة لتمويل التنمية وتتسنى العودة إلى مسار من النمو؛
- (د) تشجّع البلدان الأفريقية على الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز الإدارة المالية العامة ودعم جميع عناصر النظام المالي، مثل إدارة الضرائب، وعلى تشجيع تطبيق القانون على الجرائم المالية، وتنفيذ الميزانية، بهدف حشد المزيد من الإيرادات والإنفاق على نحو أكثر كفاءة؛

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

- (هـ) ينبغي تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء الأفريقية والشركاء في التنمية بهدف دعم تنمية القطاع الخاص عن طريق دعم استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، وتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير خدمات البنى التحتية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وليؤدي الاقتصاد وظائفه، وبناء القدرات الداخلية اللازمة لتقديم حلول في مجال البنى التحتية تكون حلولاً فعالة من حيث التكلفة ومرنة، بما في ذلك إعداد "مشاريع يمكن الاستثمار فيها"، ومعالجة القيود المالية، ولا سيما تلك التي تؤثر في المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويمكن لمبادرات مثل ملتقى القطاع الخاص الأفريقي أن يؤدي دوراً أساسياً في دعم تنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة؛

- (و) سيساعد دعم الاستثمارات والسياسات الكفيلة بأن تقضي إلى اجتذاب استثمارات محلية وأجنبية، وإلى تشجيع التدفقات المالية من القطاع الخاص، على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما تلك التي تملكها النساء، وتشجيع وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان الأفريقية

بشروط متفق عليها، وتقديم المساعدة في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية بما يخدم تنفيذ خطة عام 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) ينبغي دعم جهود الدول الأعضاء الأفريقية للحفاظ على اتجاه زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي في تطوير البنى التحتية، بطرق منها تعزيز حشد الموارد المحلية من القطاعين العام والخاص وتحسين كفاءة ما هو موجود من استثمارات في البنى التحتية؛

التعاون الإنمائي الدولي

(ح) من بالغ الأهمية أن يتعاون الشركاء في التنمية مع الدول الأعضاء الأفريقية في جهودها للتصدي للكوارث وغيرها من الأخطار، بما في ذلك الأوبئة والجوائح، بتوفيرها مسبقاً أدوات تمويل، على أن تتميز هذه الأدوات بالكفاءة وإمكانية التنبؤ بها وسرعة الاستغناء عنها وأن تكون حوافز للحد من المخاطر مدمجة في تصميمها، بما في ذلك زيادة التركيز على الاستثمار في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل الوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب لها؛

(ط) يُشجّع الشركاء في التنمية على أن يُغيّر الاتجاه في التمويل المختلط من البحث عن المقبولة المصرفية إلى السعي إلى تحقيق الأثر، على أساس احتياجات البلدان وتوليها مبادئ الأمور، وأن يُستخدم بحصافة في الظروف التي يحدد فيها أنه الأداة الأنسب؛

(ي) للوفاء بالالتزامات المحددة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يواصلوا توفير مزيد من المرونة لاستيعاب أوجه الضعف وعدم الاستقرار السياسي مع التركيز وإدخال التحسين بشكل خاص على جميع سياقات الرفع من القوائم (الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، ومن قائمة المستفيدين من مرافق الإقراض الميسر المتعدد الأطراف، ومن قائمة المستفيدين من المساعدة الإنمائية الرسمية، وما إلى ذلك)، وتعزيز تدابير الدعم الاستثنائية والمؤقتة من أجل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك استحداث عملية لعكس مسار الرفع من القائمة.

باء - إدارة الانتقال من مرحلة تحقيق الاستقرار إلى مرحلة بناء السلام وتحقيق التنمية على المدى الطويل

74 - تُقدّم التوصيات التالية:

(أ) تقتضي جهود الاتحاد الأفريقي في تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية والشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية التنسيق بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تسخير الشراكة بين الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة حتى يُستفاد استفادة كاملة من التهجّج التآزري الموجودة والموارد التكميلية في مجالي السلام والتنمية المتراپطين. وسيكون العمل بآليات تمكّن من المساءلة المتبادلة ضرورياً لبناء شراكة حقيقية ومتوازنة وناضجة؛

(ب) تقتضي الضرورة أمراً آخر لا يقل أهمية وهو تكيف الحكومات والمؤسسات الدولية وطرائق الانخراط للتصدي للتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود والمخاطر التي تواجه الأمن السيبراني.

جيم - الديمقراطية والقدرة على الصمود ورأس المال البشري

75 - تُقدّم التوصيات التالية:

- (أ) يجب الإبقاء على بناء قدرة أضعف الناس على الصمود، عن طريق الحد من الفقر ودعم الرخاء المشترك وتعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على السلام في الحالات المتأثرة بأزمات، أولوية في التعاون بين أفريقيا وشركائها في التنمية؛
- (ب) في ظل جائحة كوفيد-19، يستدعي إيلاء الدول الأعضاء الأفريقية الأولوية لتعزيز النظم الصحية الوطنية، وتوسيع نظم المراقبة في القطاع الصحي، امتثالاً للوائح الصحية الدولية (2005)، وضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للوقاية من الأمراض والحماية منها ومكافحتها، أن يدعم الشركاء في التنمية تنفيذ الاستراتيجية الصحية الأفريقية للفترة 2016-2030 والانتقال إلى توفير التغطية الصحية للجميع في أفريقيا. وستواصل الأمم المتحدة دعم تنسيق التدابير العالمية لمواجهة هذه الجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمالية السلبية على المجتمعات الأفريقية؛
- (ج) من الضروري أن يتوفر تعاونٌ تقني وتمويلٌ للجهود المبذولة لدعم البلدان الأفريقية في تعزيز جهودها الوطنية لتنفيذ بالكامل، وحسب الاقتضاء، الالتزامات المعرب عنها في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، على النحو المبين في قرار الجمعية 3/73، وفي الإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المُعدية ومكافحتها، على النحو المبين في قرار الجمعية 2/73؛
- (د) لا يزال التعاون الدولي وبناء القدرات ضروريين لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للاستثمار في التعليم، بما في ذلك الرياضيات، وفي التدريب المهني، بما في ذلك الهندسة، وفي العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز سبل إضافة القيمة والتنمية الصناعية المستدامة؛
- (هـ) ينبغي أن تركز جهود بناء القدرات أيضاً على تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا الواردة في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

دال - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحكومة الرقمية لإيجاد حلول مبتكرة لمواجهة

جائحة كوفيد-19

76 - تُقدّم التوصية التالية:

الشركاء في التنمية مدعوون إلى إقامة شراكات مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتزويد البلدان الأفريقية بقدرات معززة في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحكومة الرقمية لمكافحة جائحة كوفيد-19 من خلال مبادرات مبتكرة مثل إنشاء برامج إقليمية لدعم الدول الأعضاء في زيادة تمويل الخدمات الصحية المحلية.

هاء - التصنيع والعائد الديمغرافي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

77 - تُقدّم التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي زيادة تعاون الشركاء في التنمية مع الدول الأعضاء الأفريقية لدعم تنفيذ خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. ومن المهم بصفة خاصة أن تُدمج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية إمكانية الوصول إلى الموارد البشرية والمالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق زيادة في نمو قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2050، على نحو ما يرد في خطة عام 2063؛
- (ب) ليكون العمل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فعالاً، سيلزم التعاون مع الشركاء في التنمية لتعزيز التنوع الاقتصادي والتكامل الإقليمي باستخدام اتفاقات التجارة الإقليمية لتشجيع المزيد من الاستقلال الاقتصادي داخل أفريقيا؛
- (ج) ينبغي إدماج مسائل تعزيز التنسيق القاري، ومواءمة السياسات التجارية بين مختلف الدول الأعضاء الأفريقية، بالاقتران مع وضع أدوات وآليات لإزالة جميع الحواجز التجارية، والحد من فرض تدابير جديدة مقيدة للتجارة، وتقليص المجموع المتراكم من القيود، في الدعم الدعوي لعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بنجاح؛
- (د) ينبغي رعاية جهود الدول الأعضاء الأفريقية للاستفادة من التوسع الديمغرافي عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري وتسخير قوة عاملة كبيرة، وذلك لتحقيق ميزة تنافسية.

واو - نحو مستقبل قوامه الطاقة المستدامة في أفريقيا بالتوازي مع التخفيف من آثار تغير المناخ

78 - تُقدّم التوصيتان التاليتان:

- (أ) إدراكاً لكون أفريقيا من أقل المناطق إسهاماً في تغير المناخ، غير أنها شديدة الضعف في وجه عواقبه الوخيمة وعرضة لها بشدة، ينبغي زيادة التعاون بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية لدعم أفريقيا في تلبية احتياجاتها في مجال التكيف بوسائل منها تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها بشروط متفق عليها وبناء القدرات وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة، ويلزم التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ التام للنتائج المتفق عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك اتفاق باريس؛
- (ب) تواجه البلدان الأفريقية تحدي وضع سياسات متماسكة يمكنها أن تقوم في الوقت نفسه بتسريع النمو، والحد من الفقر والنقائص، والحفاظ على البيئة وتحسينها، والمساعدة على التكيف مع تغير المناخ و/أو التخفيف من آثاره. وللنجاح في تحقيق هذه الأهداف، تحتاج البلدان إلى ترتيبات مؤسسية سليمة لتكون السياسات متكاملة، وإلى قدرات في مجال التحليل الكمي لتقييم الخيارات السياسية. والتقييمات المتكاملة مثل تلك التي تركز على المناخ واستخدام الأراضي، والطاقة، وشبكات الإمداد بالمياه هي إحدى الأدوات التي من شأنها تعزيز القدرات المؤسسية والتعاون بين الوكالات ويمكن الاسترشاد بها في المناقشات السياسية المستندة إلى الأدلة من أجل التعامل مع التحديات والسيناريوهات السياسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.